

No. 45043*

**South Africa
and
Sudan**

Memorandum of understanding between the Government of the Republic of South Africa and the Government of the Republic of the Sudan regarding economic cooperation. Cape Town, 7 November 2007

Entry into force: *7 November 2007 by signature, in accordance with article 10*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *South Africa, 18 June 2008*

**Afrique du Sud
et
Soudan**

Mémorandum d'accord relatif à la coopération économique entre le Gouvernement de la République sud-africaine et le Gouvernement de la République du Soudan. Le Cap, 7 novembre 2007

Entrée en vigueur : *7 novembre 2007 par signature, conformément à l'article 10*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Afrique du Sud, 18 juin 2008*

* The texts reproduced below are the original texts of the agreement as submitted. For ease of reference, they were sequentially paginated. Their final UNTS version is not yet available.

Les textes reproduit ci-dessous sont les textes authentiques de l'accord tel que soumises pour l'enregistrement. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Leur version finale RTNU n'est pas encore disponible.

المادة ما لم يتم إنهائها من قبل أحد الطرفين، مع إخطار الطرف الآخر بذلك كتابيًا من خلال القنوات الدبلوماسية وقبل البدء في الإنهاء بمدة ستة أشهر.

(3) لا يجب أن يؤثر إنهاء العمل بمذكرة التفاهم هذه على استكمال أي برامج ومشاريع يتولاها الأطراف قبل إنهاء المذكرة، والتفويض الكامل لأي أنشطة تعاونية لم يكتمل تنفيذها في وقت الإنهاء ما لم يتم الاتفاق بين الأطراف على غير ذلك.

وهذا إذا ما تم، قام الموصوفين لنظام المفاوضين رسميًا من قبل حكومتهم بالتوقيع والتصديق على نسختين أصليتين من مذكرة التفاهم، نسختين متطابقتين باللغتين العربية والإنجليزية.

تحريراً في في يوم من شهر 2007.

ممثل حكومة
جمهورية السودان

١٤
وزير المالية والاقتصاد الوطني

ممثل حكومة
جمهورية جنوب أفريقيا

وزير التجارة والصناعة

- (4) تعزيز التجارة والاستثمار
- (5) تسجيل الشركات
- (6) الترويج التجاري للشركات والاستثمار
- (7) الأبحاث.

(2) يجب أن يتم تطبيق التعاون التقني على خطة العمل المشترك ويتم وضعها سنوياً بشكل ثنائي عن طريق الهيئات المسؤولة.

المادة 7

الأحكام الخاصة

- (1) توفر مذكرة التفاهم هذه قاعدة عريضة للتعاون بين الأطراف تهدف إلى إثارة اهتمام القطاع الخاص وتحقيق مشاركة كلا الجانبين.
- (2) ولأغراض خاصة بالمادة الفرعية (1)، يجب أن تقوم المؤسسات المصدرة من قبل الهيئات المسؤولة بالتفاوض واستكمال الاتفاقيات التشغيلية التجارية المبرمة في نطاق مذكرة التفاهم هذه قبل البدء في تنفيذ المشروعات المصدرة.
- (3) يجب ألا تطاري مذكرة التفاهم هذه على ضرورة تمتع المستثمرين الأجانب أفريقيين أو السودانيين بحقوق استثمارية في المشروعات المصدرة.

المادة 8

التعديل

يمكن أن تخضع مذكرة التفاهم هذه للتعديل بالاتفاق بين الأطراف، المعيزة من خلال تبادل الملاحظات بينهما عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 9

تسوية النزاعات

إن أي نزاع ينشأ ما بين الأطراف، المعيزة كاتجة لتفسير أو تنفيذ مذكرة التفاهم هذه يجب، أن يتم حله بالطرق السلمية من خلال التشاور والتفاوض بين الأطراف.

المادة 10

التطبيق، والمدة والالتزام

- (1) يبدأ تطبيق مذكرة التفاهم هذه من تاريخ توقيع الأطراف، حاليها.
- (3) تسري ملاحية مذكرة التفاهم هذه لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع مع إمكانية التجديد التآلفي المتفر.

المادة 4

التعاون التجاري

- (١) يجب، على الأطراف، تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز وتمايز الروابط التجارية بينهما في رؤية لزيادة حجم التبادل التجاري والتجارة، على اختلاف التوازن التجاري.
- (2) يجب، من أجل استغلال الفرصة التجارية المتاحة في كلا البلدين اتخاذ الإجراءات المحددة التالية لتحقيق ذلك:
- (أ) أن تقوم الهيئات المسؤولة بتعبئة وتشجيع ومساعدة الممارسين في مجال التجارة لتتولى الأنشطة المحفزة للتعاون التجاري التي تشمل، دون أن تقتصر على، المشاركة في المعارض التجارية الوطنية والدولية التي يتم تنظيمها في كلا البلدين وزيادة المعارض الفردية والتعاون الوثيق بين الجمعيات الصناعية وغرفة التجارة في كلا البلدين.
- (ب) أن تسعى الهيئات المسؤولة جاهدة لإزالة التعريفات الجمركية والحوجز التقنية التي تعيق التجارة في أقل مدة زمنية ممكنة تماشيًا مع بنود بروتوكول التبادلية المتعلق بالتجارة ووفقًا للقانون المحلي المطبق ذو الصلة في الدول المعنية.

المادة 5

تطوير البنية الأساسية للمادة والاقتصادية

يجب، على الهيئات المسؤولة أن تقوم في سياق الإطار المحدد في المواد (3) و(4) بتحديد المشروعات الاستراتيجية لتطوير البنية الأساسية التي تعتبر من الأهمية بها كان التميز قدرة الاقتصاد السوداني على المنافسة.

المادة 6

التعاون التقني

- (1) يجب، على الهيئات المسؤولة بذل كافة الجهود الممكنة لتيسير التعاون العلمي والتكنولوجي بين شركات القطاع الخاص والمؤسسات المعنية المفوضة لدعم التنمية الصناعية في كلا البلدين وفقًا للقوانين المحلية المطبقة فيها في المجالات التالية، على سبيل المثال لا الحصر:
- (أ) توحيد المقاييس واختيار الجودة والمقاييس
- (ب) تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة
- (ج) دراسة المنافسة والامتيازات التجارية التنافسية
- (د) نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات في المجالات التالية:
- (1) الفحص الصناعي
- (2) المفاصل التجارية
- (3) الطاقة وتطبيق الدراسات الاقتصادية

المادة 2

الهيات المسؤولة

- (1) الهيات المسؤولة عن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه هي كالتالي:
- (أ) بالنسبة لجانب أفريقيا، الإدارة
- (ب) وبالنسبة للسودان، الوزارة
- (2) يجب على الهيات المسؤولة الاجتماع كل ستة (6) شهرًا وفقًا لاختياره الحاجة في جمهورية جنوب أفريقيا وفي السودان بالاختيار.

المادة 3

التعاون المتبادل

- (1) يجب على الإدارة أن تقوم من خلال خبراتها المكتسبة في مجال تطبيق مبادرات التنمية المكانية (SD s) بالتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة في جمهورية جنوب أفريقيا المساعدة على فحص وتمهيد البرامج بالنسبة لمشروعات معينة التنمية في السودان.
- (2) يجب أن يشمل نطاق التعاون بين الأطراف، فيما يتعلق بالمشروعات المحددة في السودان، تحديد المنظمات ذات المسؤولية التقنية والإشراف القانونيين الذين تتوفر لديهم القدرة على تخطيط المشروعات المتكاملة ذات التوجهات التنموية وتعبئة المنظمات والأفراد في جمهورية جنوب أفريقيا ممن تتوفر لديهم القدرات المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بالتعاون مع الشركاء السودانيين.
- (3) تقوم الإدارة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي بشكل عام بتعبئة المستثمرين المتأهلين من مواطني جنوب أفريقيا ممن يتوافر لديهم الاستعداد والقدرة على تأسيس أو استكمال أو إعادة تأهيل المشروعات في المقامات التالية:
- (أ) الطاقة
- (ب) البنية التحتية النقل والاتصالات
- (ج) الزراعة ومعالجة المنتجات الزراعية
- (د) السياحة
- (هـ) تنمية المجتمعات الريفية والمتوسطة.
- (4) يجب على الوزارة أن تحرص بشكل مستمر على تحديد المشروعات الاستثمارية الأخرى القابلة للتطبيق والتي يمكن أن تعود بالنفع على مستثمري جمهورية جنوب أفريقيا، ويجب أن توفر للإدارة جميع المعاملات ذات الصلة لتلافي إعاقة هذه المشروعات.
- (5) يجب على الطرفين أن يكتفا من جهودهما لتعزيز المشروعات الاستثمارية المتاحة في السودان.